

حزب العمل



مقترحات حزب العمل بخصوص "النموذج التنموي الجديد"

تقديم

لقد اعتمد المغرب نموذجا تنمويا لم يفض إلى النتائج التي كانت مرجوة على صعيد النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وقد قام جلالة الملك بتشخيص دقيق لهذا النموذج التنموي القائم، وأعلن فشله وطالب بضرورة صياغة نموذج جديد، ومنذ ذلك التاريخ فإننا في حزب العمل حاولنا المساهمة في وضع تصورات بما ينبغي أن يرتكز عليه هذا النموذج التنموي الجديد.

1 - الخطوط العريضة

يركز حزب العمل في تصوره للنموذج التنموي الجديد على ثلاثة مستويات :

• **أولا :** مستوى يتعلق بتحديد مبادئ هذا النموذج التنموي الجديد سواء على صعيد اعتماد حكمة مؤسساتية في تدبير الشأن العام بما يرتبط بإشراك الجميع في صياغة سياسات عمومية ناجعة وفعالة في إطار الديمقراطية التشاركية التي ينص عليها دستور 2011 أو على صعيد تنفيذ هذه السياسات العمومية أو تقييمها أو على مستوى ربط المسؤولية بالمحاسبة.

• **ثانيا :** مستوى يتعلق بوسائل تنزيل هذا النموذج التنموي الجديد من خلال اعتماد الجهوية المتقدمة تساهم في إقرار عدالة مجالية أو من خلال ترسيخ منظومة قضائية تساهم في خلق

مناخ جيد للاستثمار وتشجيع المبادرة الحرة وحماية المقاوله كما ورد في خطاب جلالة الملك الموجه إلى الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة بمراكش يوم الاثنين 21 أكتوبر 2019.

- ثالثا : مستوى يتعلق بتحديد هدف هذا النموذج التنموي الجديد وهو هدف يمثل النهوض بوضع الإنسان المغربي وتحسين معيشه على مختلف الأصعدة.

هاته إجمالا هي الخطوط العريضة للنموذج التنموي الجديد كما يقترحه حزب العمل.

2 – مواجهة التحديات

هناك ضرورة في صياغة النموذج التنموي الجديد لمواجهة ثلاثة تحديات :

- أولا : تحديات ذات طبيعة اقتصادية :

إن حزب العمل يراهن على تقوية الاقتصاد الوطني من خلال تقوية النسيج المقاولاتي، فحزب العمل الذي يؤمن بضرورة استمرار الدولة في الإشراف على القطاعات الإستراتيجية يؤمن في نفس الوقت بأن تقوية الثقافة المقاولاتية لدى الشباب وتخليصهم من الثقافة السائدة التي لا تراهن إلا على القطاع العام هي مدخل أساسي لتقوية النسيج المقاولاتي عبر إحداث مقاولات ذات تنافسية عالية، وذلك لن يتحقق إلا عبر توفير شروط هذه التنافسية من قبيل :

- ✓ توفير العناصر البشرية
- ✓ إعفاء ذوي الدخل الذي لا يفوق 6000 درهم شهريا
- ✓ تنظيم القطاع غير المهيكل
- ✓ خلق إطار محفز لإدماجه في القطاع المهيكل.

● **ثانيا : تحديات ذات طبيعة اجتماعية :**

✓ إن حزب العمل يتعاطف مع القضايا الاجتماعية كالسكن والصحة والتعليم والتشغيل باعتبارها قضايا متداخلة، وانطلاقا من إيديولوجية الوسطية، فهو يؤمن بضرورة إقامة شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لإيجاد حلول لقضيتي التعليم والصحة.

✓ فحزب العمل يدعو إلى قيام الدولة ببناء المؤسسات التعليمية والمؤسسات الاستشفائية وتكليف الخواص بتسييرها وفق دفتر تحملات واضح الالتزامات. وهذه الشراكة ستمكن القطاع العام من التحرر من نفقات التسيير التي هي نفقات قارة والقطاع الخاص من نفقات التجهيز كما تمكن المواطن من الاستفادة من أسعار جد مناسبة بعيدا عن التجاوزات في الأسعار التي تمارسها بعض المؤسسات التعليمية و بعض المصحات في القطاع الخاص.

✓ حزب العمل يقترح محاربة الانقطاع عن الدراسة بتخصيص صندوق دعم مدرسي لتمكين كافة أبناء الوطن من الاستمرار في دراستهم.

✓ كما يقترح حزب العمل النهوض بقطاع الرياضة وجعله مادة أساسية لأنه أصبح الآن صناعة مدرة للدخل وتساهم في خلق مناصب شغل ورفع الراية المغربية داخل المغرب وخارجه.

✓ كما يؤمن حزب العمل بأن إنعاش التشغيل مرتبط أساسا بالتكوين الجيد وملاءمة كفاءات الشباب مع متطلبات سوق الشغل، كما أن تقوية النسيج المقاوالاتي من شأنه أن يستوجب العديد من الوافدين الجدد على أسواق الشغل.

● **ثالثا : تحديات ذات طبيعة سياسية :**

إن حزب العمل يعتبر بأن العهد الدستوري الجديد يقتضي تخليق الممارسة السياسية، فبدون

هذا التخليق ستظل عملية تنزيل مقتضيات الدستور الجديد في مرحلة أولى وتفعيل هذه المقتضيات في مرحلة ثانية عملية تواجه الكثير من الصعوبات، وعليه فإن حزب العمل يراهن على ترسيخ دعائم الحكامة السياسية سواء كانت حكامة حزبية أو حكامة برلمانية .

• رابعا : تحديات ذات طبيعة ثقافية :

إن حزب العمل يؤمن بأن المدخل الأساسي لتحسين الهوية المغربية بمكوناتها وروافدها يكمن في القدرة على التفاعل مع قضايا العصر والقدرة على التحاور والتعايش مع مختلف الأديان والحضارات والثقافات .
إن الحزب يدعو إلى هوية متفاعلة مع عصرها .

3 – الرهانات

إن حزب العمل ينتظر من النموذج التنموي الجديد أن يكسب ثلاثة رهانات أساسية :

• أولا : إنجاح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

منذ الخطاب الملكي ليوم 18 مايو 2005، انخرط المغرب في عملية تفعيل «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» هذه المبادرة التي أرادها جلالة الملك مبادرة قائمة على فلسفة تشاركية بين السلطات العمومية والمجتمع المدني، كما أرادها مبادرة تترجم على أرض الواقع سياسة القرب وتحدد بشكل جلي الأولويات من أجل إخراج فئات عريضة من المغاربة من دائرة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي.

إن حزب العمل لا يتعاطى مع أورايش «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» كأورايش «ظرفية» بل يعتبرها أورايشا « بنيوية» .

• ثانيا : ترسيخ «الجهوية المتقدمة»

إن المغرب يعتبر «الجهوية المتقدمة» خيارا استراتيجيا، وقد دعا جلالة الملك في خطاب المسيرة الخضراء يوم 6 نونبر 2008 إلى صياغة تصور متكامل للجهوية يراعي خصوصية بلادنا، وحزب العمل يعتبر أن المغرب قد خطا بالفعل خطوات ذات أهمية في ترسيخ أسس الجهوية المتقدمة بدءا بدسترة الجهة في دستور 13 شتنبر 1996 ومرورا بإصدار قانون الجهات سنة 1997 وأخيرا وليس آخرا باقتراح الحكم الذاتي الذي سيطبق في أقاليمنا الجنوبية.

• ثالثا : الانخراط في منظومة الحكامة

إن منظومة الحكامة ليست شعارا وإنما هي آلية لتدبير الشأن العام والمحلي يتسم بالفاعلية والنجاعة.

لقد عانى تدبير الشأن العام والمحلي في بلادنا من كثير من الاختلالات، ولعل هذه الاختلالات قد شكلت سببا من بين أسباب أخرى دفعت الكثير من المغاربة إلى عدم الاهتمام بالشأن العام والمحلي.

إن حزب العمل يعتقد أن الظروف أصبحت أكثر ملائمة لإحداث التصالح بين المواطنين ومجالسهم المنتخبة بدءا بدفعهم إلى المشاركة بكثافة في اختيار منتخبهم وتشجيع من يرى في نفسه القدرة على الترشح، ومرورا بإقناعهم بممارسة حقهم على صعيد تتبع ومراقبة أعمال هؤلاء المنتخبين وانتهاء بمساءلتهم بعدم تجديد الثقة فيهم في حالة إذا ما أخفقوا في تدبير الشأن العام والمحلي.